الأنباء
الاثنين 11 يوليو 2011

الاضطراب يشوب تعافي الاقتصاد الأميركي

«الوطني»: الأنظار تتجه نحو أزمة الديون الأوروبية

تذبذب في سعر صرف الدولار أمام اليورو

قال التقرير الأسبوعي لبنك الكويت الوطني ان أسواق العملات شهدت الكثير من التقلبات خلال الأسبوع الماضي، والجدير بالذكر أن محافظ البنك المركزي الأوروبي جان-كلود تريشيه قد اتخذ الخطوات بحسب ما توقع السوق منه بالتحديد، فقد قام البنك المركزي الأوروبي برفع معدل الفائدة بـ 25 نقطة أساس كما أفسح المجال أمام فرض المزيد من الشروط خلال فترة لاحقة من هذا العام.

أما المفاجأة غير المتوقعة فهي تلك المتعلقة بالبرتغال ووكالات التصنيف، أبرزها قرار البنك المركزي الأوروبي بعدم الأخذ بعين الاعتبار أي تصريحات تصدرها وكالات التصنيف الائتمانية والتي تتعلق بالتصنيف الائتماني للديون السيادية البرتغالية، وذلك مع تجاهل آة تأثيرات تطول مصداقية البنك المركزي الأوروبي.

وألمح التقرير ان مؤشر ADP للتغير في وظائف القطاع الخاص الأميركي أظهر توفر 157 ألف فرصة عمل جديدة خلال شهر يونيو، وبالتالي فقد أتى أداء الأسواق الأميركية كئيفا يوم الجمعة، والذي أثبطه سوق العمالة الضعيف في القطاعات غير الزراعية وذلك بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة. وقد بدأ اليورو الأسبوع بقوة يوم الاثنين، ثم استمرت تداولاته بكثرة خلال الأسبوع ليقفل أخيرا عند 1,4265، أما الجنيه الاسترليني فقد أتت تداولاته متفاوتة مقابل الدولار الأميركي، فقد بدأ الأسبوع عند 1,6074 ثم ارتفع بعدها إلى 1,6141، ليقفل الأسبوع عند 1,6060.

من ناحية أخرى، تميز أداء الفرنك السويسري عن سائر العملات الأخرى حيث حقق مكاسب بلغت 2٪ تقريبا مقابل الدولار الأميركي، ليقفل الأسبوع عند 0,8360. كما تميز الدولار الأسترالي بأدائه القوي والذي فاق أداء الدولار الأميركي خاصة بعد أن حافظ البنك الاحتياطي الاسترالي على معدلات الفائدة ثابتة عند 4,75٪، وبعد أن وفر اقتصاد البلاد 23,000 فرصة عمل جديدة خلال شهر يونيو. أقفل الدولار الأسترالي الأسبوع عند 1,0755.

أما في أسواق السلع العالمية، فقد استعاد الذهب مستوياته المرتفعة السابقة حيث أقفل الأسبوع عند 1544 دولارا للأونصة، وذلك في انتظار الاختبارات الصعبة التي ستمر بها البنوك الأوروبية، إلى جانب قيام وكالة ستاندردز آند بورز بتخفيض التصنيف الائتماني للبرتغال إلى «عال المخاطر».

من ناحية أخرى، شهدت أسعار النفط تراجعا قويا يوم الجمعة خاصة بعد صدور المعطيات المتعلقة بسوق العمل والتي أتت على نحو مخيب للآمال، ليقفل الأسبوع عند 96,20.

وأشار التقرير الى ان إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما بدأت بمبادرة جديدة خلال الأسبوع الماضي، وذلك في محاولة منها لتعزيز أسعار العقارات وتجنب المزيد من عمليات «حبس الرهن»، حيث تقضي هذه المبادرة بقيام أصحاب الرهونات بمنح أصحاب المساكن العاطلين عن العمل والذين تخلفوا عن سداد رهوناتهم، مدة سنة إضافية قبل القيام بالحجز على منازلهم.

وبحسب ما أورد المسؤولون الرسميون في البيت الأبيض، فإن هذه التغييرات في السياسات، والتي تدعمها إدارة الإسكان الفيدرالية، ستمنح أصحاب المنازل مدة سماح تبلغ 12 شهرا بدلا من المدة الحالية والتي تبلغ 4 أشهر، وذلك للتمكن من سداد دفعات رهوناتهم وذلك في حال فقدوا وظيفتهم، وهم مايزالون ملتزمين بسداد رهوناتهم. هذا البرنامج الموسع من شأنه أن يقدم المساعدة إلى «عشرات الألوف» من أصحاب المنازل وذلك بحسب وزير الإسكان شون دونوفان. هذا وقد أعلنت إدارة أوباما عن هذه التغييرات بعد أن صرح الرئيس الأميركي بأن سياساته الاقتصادية لم تقم بما يكفي لإنعاش سوق الإسكان المتراجع.

تراجع قطاع الخدمات

ولفت الى ان قطاع الخدمات الأميركي والذي يمثل حوالي 90٪ من الاقتصاد، شهد تراجعا في نموه خلال شهر يونيو، فقد تراجع مؤشر معهد إدارة التوريدات ISM للقطاع غير الصناعي من 54,6 خلال شهر مايو إلى 53,3 خلال شهر يونيو، وهو ما يعد تراجعا أكبر بقليل من التوقعات، والذي يدل على أن النمو الاقتصادي قد تراجع قليلا خلال النصف الأول من عام 2011، هذا ويتوقع أن يعاود النمو الاقتصادي زخمه خلال الفترة المتبقية من العام الحالي وذلك مع تراجع أسعار المحروقات ومعاودة سلسلة الامدادات لنشاطها المعتاد بعد زوال تداعيات الزلزال الذي ضرب اليابان.

وتراجعت نسبة النمو الحاصل في سوق الوظائف الجديدة المتوافرة خلال شهر يونيو في أكبر تراجع لها خلال 9 أشهر، فقد ارتفع عدد الوظائف الجديدة المتوافرة بـ 18,000 فرصة عمل جديدة فقط، والتي أتت أقل بكثير من 105,000 فرصة جديدة المتوقعة من قبل الخبراء الاقتصاديين. هذا وقد ارتفعت معدلات البطالة بشكل غير متوقع لتبلغ 9,2٪ بسبب المعطيات الاقتصادية الضعيفة في البلاد، لتصل إلى أعلى مستوياتها خلال العام الحالي، حيث ان توقعات مستويات البطالة قد قضت ببقائها عند نسبة 9,1٪.

وبالرغم من المخاوف المتزايدة إزاء تسبب أزمة الديون السيادية بالمزيد من العقبات التي تقف في وجه النمو الاقتصادي في المنطقة الأوروبية، أقدم البنك المركزي الأوروبي على رفع معدلات الفائدة الرسمي للمرة الثانية خلال العام الحالي وذلك خلال الاجتماع الذي عقده خلال الأسبوع الماضي، وبالتالي فقد ارتفع معدل الفائدة الرسمي من 1,25٪ إلى 1,50٪ وذلك للمرة الأولى منذ شهر أبريل.

هذا وقد أكد محافظ البنك المركزي الأوروبي جان-كلود تريشيه أن الإبقاء على معدلات التضخم تحت السيطرة هو الهدف الأهم حتى بالنسبة إلى البلدان المنكوبة مثل اليونان والبرتغال وإيرلندا.

كما تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الصحافي قد أشار عامة إلى فرض المزيد من الشروط خلال فترة لاحقة من هذا العام، بالرغم من أنها ستحصل بعد أن يكون المحافظ تريشيه قد أتم فترة ولايته كمحافظ للبنك المركزي الأوروبي خلال شهر أكتوبر.

والجدير بالذكر أن المسألة التي يعمل وزراء الاتحاد الاوروبي كذلك على إيجاد حل لها تكمن في وضع طريقة لمشاركة أزمة الديون اليونانية مع القطاع الخاص، أما العرض الذي حاز القبول الأكبر فهو العرض الفرنسي، والذي يسمح لليونان بتأجيل سداد الديون المستحقة للبنوك الفرنسية إلى أجل استحقاق طويل الأمد، بالرغم من أن المحافظ تريشيه قد شدد في تصريحه على معارضته المطلقة لأي خطوة تهدف إلى إعادة هيكلة الديون السيادية اليونانية، حتى ضمن العرض الفرنسي المذكور، فهذا النوع من إعادة الهيكلة قد تم اعتباره من قبل وكالات التصنيف الائتماني بمثابة «تخلف انتقائي عن الدفع»، وبالتالي تظل غير مقبولة بحسب المحافظ تريشيه بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي.

مبيعات التجزئة تتراجع

وتراجعت مبيعات التجزئة في أوروبا خلال شهر مايو في أكبر تراجع لها منذ ما يفوق العام خاصة مع قيام المستهلكين على طول البلدان الممتدة من ألمانيا إلى إيرلندا وإسبانيا بالحد من إنفاقاتهم، وبالتالي فقد تراجعت معدلات الإنفاق في المنطقة الأوروبية بنسبة 1,1٪ عن شهر أبريل، بعد أن ارتفعت بنسبة 0,7٪. هذا التراجع يعد الأكبر من نوعه منذ شهر أبريل من عام 2010، وهو أسوأ من التراجع المتوقع والذي يبلغ 1٪. هذا وقد يحتاج تجار التجزئة الأوروبيون إلى الكفاح للمحافظة على نسبة النمو في المبيعات على ما هي عليه حاليا، خاصة أن الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة من شأنه أن يضعف القدرة الشرائية لدى المستهلك، والذي تزامن مع الإجراءات الحكومية والتي تقضي بالمزيد من الاقتطاعات وذلك بغرض احتواء أزمة الديون التي تعم في المنطقة.

يقيمه الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

انطلاق المؤتمر العربي الأول لأمن المعلومات والاتصالات في أكتوبر المقبل

جانب من اجتماع اللجنة العلمية للمؤتمر برئاسة د.ثلايا الفوزان

في إطار الجهود المكثفة للتحضير لعقد المؤتمر العربي لأمن المعلومات والاتصالات في 3 و4 أكتوبر المقبل، تقوم اللجنة العلمية المنبثقة عن اللجنة التنظيمية للمؤتمر في الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بجهود مكثفة لوضع اللمسات النهائية على برنامج المؤتمر، وذلك لاختيار كل أوراق العمل والبحوث التي ستقدم من خلال جلسات المؤتمر، حيث يقوم أعضاء اللجنة بدارسة متأنية وتفصيلية لأوراق العمل تلك حتى يأتي المؤتمر ملبيا للآمال المعقودة عليه، خاصة أنها ترد إلى اللجنة من الشركات والمؤسسات العالمية والإقليمية والمتخصصين في هذا المجال وتتناول مختلف الجوانب المتعلقة بأمن المعلومات والاتصالات من النواحي الفنية والقانونية والتشريعية والتنفيذية.

والجدير بالذكر أن اللجنة العلمية يرأسها د.ثلايا الفوزان أستاذ علوم الحاسوب في جامعة الكويت ويعاونه فيها عدد من أساتذة تقنية المعلومات بجامعة الكويت وبعض الخبراء في هذا المجال بالإضافة إلى أعضاء من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالكويت، حيث تقوم اللجنة باستقبال أوراق العمل المقترحة ودراستها حسب آلية معينة تخدم أهداف المؤتمر، علما بأن بعض الأوراق التي ترى فيها اللجنة قيمة علمية متميزة ولا تدخل في صلب نقاشات المؤتمر أو لا يتسع وقت المؤتمر لمناقشتها، يجري إدراجها من ضمن وثائق المؤتمر وعرضها على الموقع الإلكتروني الخاص به وذلك بعد الاستئذان من أصحابها. يأتي هذا المؤتمر ليضيف قيمة علمية وعملية في ظل الاهتمام الكبير الذي يوليه الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لأمن المعلومات والاتصالات في خضم اضطلاعه بدور وطني مهم في قيادة برنامج الحكومة الإلكترونية في الكويت، حيث ستساهم أبحاث المؤتمر وأوراقه ونقاشاته والمعرض المصاحب له في عرض أحدث ما يتعلق بهذا الموضوع سواء من ناحية المخاطر الأمنية التي يمكن أن تواجهها الأنظمة الآلية أو من ناحية كيفية مواجهتها ومعالجتها، وكذلك ستعمم تلك الفائدة على كل الجهات الحكومية في الكويت نظرا لدورها الطبيعي والمتكامل مع دور الجهاز المركزي في برامج الحكومة الإلكترونية.

يتميز المؤتمر العربي لأمن المعلومات والاتصالات عما سبقه بإشراكه العديد من الشركات العالمية المتخصصة بالإضافة إلى الجهات الإقليمية العربية والتي أبدت حماسا كبيرا للمساهمة في انشطته نظرا لموقع الكويت واهتمامها بالتطور التكنولوجي من خلال ما وصل إليه برنامج الحكومة الإلكترونية لديها، وكذلك نظرا لما يربط الكويت من علاقات متميزة مع جميع الأقطار العربية والعالمية، هذا بالإضافة الى كون الكويت هي صاحبة المبادرة في إعلان القمة الاقتصادية العربية وتبني جامعة الدول العربية هذه القمة، ونعلم جميعا أهمية المعلومات وأمن المعلومات في بناء اقتصادات الأمم الحديثة.

«الأهلي» يدشن برنامجه الصيفي لطلبة الثانوية

لقطة جماعية للمتدربين

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن بدء برنامجه الصيفي التدريبي لهذا العام لتأهيل الشباب الكويتي من طلبة المرحلة الثانوية خلال فترة الصيف من الثالث من يوليو القادم ولمدة ثلاثة أسابيع، حيث لاقى البرنامج نجاحا متميزا على مدى السنوات الماضية.

هذا وقد أعرب مساعد مدير عام إدارة الموارد البشرية حمزة انكي عن حرص البنك الأهلي الكويتي على الاستمرار في تنظيم مثل هذا البرنامج في فترة الصيف وذلك إيمانا من البنك بدوره ومسؤوليته الاجتماعية نحو الجيل الجديد من أبنائنا الطلبة وشغل وقت فراغهم في برامج تعود عليهم بالمنفعة والفائدة الآنية والمستقبلية.

هذا ويهدف البرنامج إلى تعريف الطلبة بالعمل في القطاع المصرفي وأهم الأساليب والتقنيات المتطورة والمستخدمة في جميع إدارات البنك المختلفة ليكوّنوا فكرة إيجابية وواقعية عن العمل المصرفي الحديث. وسيتعرف الطلبة من خلال هذا البرنامج التدريبي على أهمية القطاع المصرفي ودوره البارز في القطاع الاقتصادي كما سيتم إطلاعهم على احدث أساليب خدمة العملاء وجودة العمل.

في تقريره الأسبوعي الخاص بـ «الأنباء»

«المثنى»: تركيز كبير على الأسهم الرخيصة

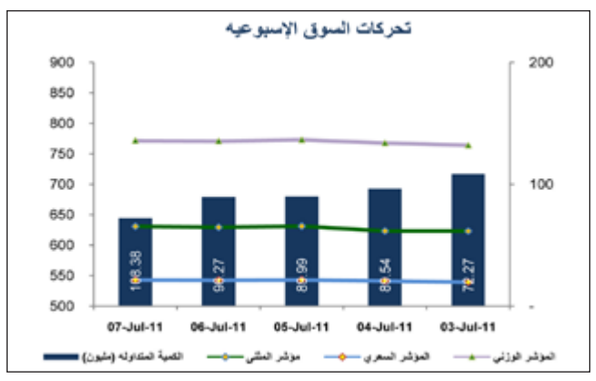

قال التقرير الأسبوعي لشركة المثنى للاستثمار ان المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية أنهى تداولاته دون تغير عدا ارتفاع طفيف بمقدار 1,2 نقطة ليستقر عند مستوى 6212,9 نقطة، وأغلق مؤشر المثنى الإسلامي (MUDX) تداولاته على ارتفاع بلغ 4,91 نقاط ليغلق عند مستوى 631,02، في حين أغلق المؤشر الوزني للسوق على خسارة طفيفة بلغت 0,23 نقطة ليستقر عند مستوى 433,78 نقطة خلال نفس المدة.

ولفت التقرير الى ان المؤشر السعري كان الأقل تقلبا وبنسبة 6,23٪ لهذا الأسبوع، أما المؤشر الوزني فقد شهد نسبة تقلب بلغت 10,77٪، في حين كان مؤشر المثنى (MUDX) الأكثر تقلبا مسجلا نسبة تقلب بلغت 11,02٪.

وقال ان حجم التداول في سوق الكويت للأوراق المالية تحسن خلال هذا الأسبوع ليصل إلى 456,44 مليونا مقارنة بـ 314,69 مليونا في الأسبوع الماضي، وتحسن معدل التداول في السوق هذا الأسبوع بعد أن تبع أسبوعا اقصر بمقدار 4 أيام تداول.

وشهد قطاع غير الكويتي ارتفاعا آخر في حجم التداول بنسبة 19,81٪ في الأسبوع الماضي إلى نسبة 24,08٪ لهذا الأسبوع وبذلك فقد بلغ حجم التداول 76,8٪، ويعود الفضل إلى النشاط الذي شهده سهم بيت التمويل الخليجي والذي ساهم بنسبة 63,73٪ من الحجم الكلي لتداولات هذا القطاع.

وسجل السوق انخفاضا بنسبة 4,0٪ مما يشير إلى التداول قد استهدف الأسهم ذات الأسعار المنخفضة، وشهد قطاع البنوك (ويساهم بنسبة 22,37٪ من قيمة السوق) انخفاضا آخر في قيمته وبنسبة 15,45٪، أما قطاع الخدمات (ويساهم بنسبة 22,19٪ من قيمة السوق) فقد شهد كذلك خسارة في القيمة بلغت 15,45٪.

وانخفض السقف الكلي لرأسمال السوق بمقدار 0,1٪، بينما انخفض عدد الصفقات بنسبة 30,9٪.

ومن ناحية اتساع واجهة السوق سجلت 52 شركة ارتفاعا مقارنة مع 25 شركة في الأسبوع الماضي، بينما سجلت 50 شركة انخفاضا وبقيت 87 شركة دون أي تداول خلال الأسبوع.

وأحرزت 17شركة إسلامية تقدما مقارنة مع 5 شركات في الأسبوع الماضي، بينما شهدت 13 شركة اسلامية تراجعا.

استطاع قطاع العقار من الاستمرار في احتلال مركز القطاع الأكثر نشاطا خلال الأسبوع بعد أن حقق نسبة 91,5٪ مقارنة مع الأسبوع الماضي، وكذلك ارتفعت نسبة حصته السوقية إلى 32,6٪ محققا 783 نقطة أساس إضافية مقارنة مع الأسبوع الماضي، وجاء قطاع غير الكويتي في المركز الثاني من حيث الحصة السوقية التي بلغت نسبة 24,08٪ وحقق 426 نقطة أساس اضافية.

ارتفاع حجم الإنفاق الإعلاني بالكويت 11٪ في 2010

دبي-العربية.نت: قدّر مختصون حجم السوق الإعلاني في السعودية بنحو 4 مليارات ريال ما يعادل (1,6 مليار دولار)، منها 270 مليون دولار خصصتها 3 شركات تعمل في مجال الاتصالات للترويج لسلعها، عبر وسائل الإعلام والتعاقد مع أنديه سعودية وعمالية لنشر علاماتها التجارية، يأتي ذلك في وقت تشهد فيه بعض الدول العربية انخفاضا مستمرا في سوقها الإعلاني، بسبب الاضطرابات السياسية.

وتستحوذ الشركات الإعلامية السعودية على كعكة الترويج بنسبة تزيد على 70٪، بعد منافستها بشراسة للشركات الأجنبية التي ظلت تسيطر على حصص الصرف الإعلاني على مدى العقود الماضية. ويرجع السبب في ذلك إلى تأثر سلع روجت لها من قبل وسائل إعلانية لا تتناسب مع طبيعة وعادات الأسر السعودية، وهو ما انعكس بشكل كبير على مبيعاتها التي تكبدت خسائر كبيرة. وأوضح رئيس لجنة الإعلان في غرفة جدة م.قسورة سارية عبدالحميد في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» أن السوق الترويجي في السعودية شهد ارتفاعا بنسبة 20٪ مقارنه بالعام الماضي، بعد عودة الثقة في عدد من البنوك، وشركات السيارات، حيث فاز عدد من الشركات الإعلانية بعقود قوية، لترويج سلعها عبر وسائل الإعلام المختلفة.

وأضاف: «هذه النسبة في زيادة الحصص السوقية زادت من عملية المنافسة بين الشركات السعودية والأجنبية، التي تتخذ من دبي وعدد من عواصم الشرق الأوسط مقار رئيسية لها، بينما تكتفي بفروع في السعودية، لتوفير مصروفات استقدام العمالة التي يمكن أن تصرفها في السعودية، وغيرها من المصروفات الإدارية والفنية». وعادة ما تدير شركات الإعلان الأجنبية عملياتها داخل المملكة بواسطة فروع صغيرة لها، بينما تتخذ من دبي وقبرص مقرين رئيسيين لها، حيث سيطرت الشركات المحلية على سوق الإعلان وحصلت على عقود كبيرة خلال العام الحالي. وأرجع قسورة السبب في ذلك إلى خشية المعلنين في الداخل من مصادمات مع المستهلكين ومقاطعات لسلعهم، بعد بث برامج إعلانية لا تتناسب مع العادات والتقاليد السعودية، إضافة إلى تفهم شركات الداخل ما يتناسب مع المستهلكين وكيفية الوصول إليهم. وحول ما تواجهه الشركات السعودية الترويجية من إشكاليات في تحصيل المستحقات ووصول عدد كبير منها إلى القضاء للفصل فيها، قال رئيس لجنة الإعلان في غرفة جدة: «هذا الأمر يعتبر الهم الأكبر في السوق الإعلاني، حيث يمثل 10٪ من قيمة الصفقات في كل عام، ولا توجد شركة سعودية أو أجنبية دون أن توجد في حساباتها ديون، سواء كانت ديونا معدومة أو تأخرا في منح مستحقاتها».

وتعتبر السعودية أكبر الدول العربية، من حيث حجم بلوغ الصرف الإعلاني في سوق يبلغ قدره 13,7 مليار دولار في العام الماضي، وكان قد صدر تقرير من المركز العربي للبحوث والدراسات الاستشارية، كشف عن أن الأسواق العربية تشهد نموا، حيث حققت الكويت 11٪ صعودا، ولبنان وقطر 16٪، وعمان 17٪، والأردن 1٪، بينما حققت البحرين النسبة الأعلى صعودا ليحقق سوق الصرف الإعلاني 37٪ صعودا، وسجل الإنفاق الإعلاني في المنطقة العربية نموا في عام 2010 بنسبة قدرها 24٪. وبيّن التقرير أن السوق المصري تصدر سوق الإعلانات في الوطن العربي، حيث بلغ مجموع الإنفاق على الإعلانات 1,49 مليار دولار، مرتفعا عما حققته مصر خلال عام 2009، وكان حجم الإنفاق يساوي 1,2 مليار دولار، مما يعكس ارتفاعا إيجابيا بنسبة 24٪.

لاغارد تحذّر من تخلف الولايات المتحدة عن سداد التزاماتها وتشيد بستراوس-كان

واشنطن - أ.ف.ب: اكدت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في مقابلة ان احتمال تخلف الولايات المتحدة عن سداد التزاماتها المرتبطة بديونها ستكون له «عواقب مؤسفة للغاية» على هذا البلد وبقية ارجاء العالم.

وفي هذه المقابلة مع برنامج «ذيس ويك» الذي يبثه تلفزيون «ايه بي سي»، اكدت لاغارد التي تولت مهامها الثلاثاء، ايضا ان سلفها دومينيك ستراوس-كان قام «بعمل ممتاز» على رأس صندوق النقد الدولي. واضافت لاغارد «لو عرضنا السيناريو الكامل لعملية تخلف عن السداد، نعم، بالتأكيد، سنحصل (...) على زيادات في معدلات الفوائد وضربات قاسية جدا للبورصات وعواقب مؤسفة للغاية فعلا ليس فقط بالنسبة الى الولايات المتحدة وانما ايضا للاقتصاد العالمي برمته».

وردا على سؤال حول ستراوس-كان الذي اضطر الى ترك مهامه اثر اتهامه بقضية اغتصاب، اعتبرت لاغارد ان مواطنها «قام بعمل ممتاز» على رأس صندوق النقد.

وكانت لاغارد اعلنت الاربعاء انها تريد مواصلة الطريق الذي رسمه ستراوس-كان الذي اسهم في ان يأخذ صندوق النقد الدولي في الاعتبار اكثر بالوقائع الاجتماعية وليس الاقتصادية فقط للدول التي يساعدها، لكنه لم يبادله بتكريم مماثل.

واضافت «مع ذلك وعندما تخسر مؤسسة مديرها العام في مثل هذه الظروف، فإن الامر يترك جروحا بكل وضوح».

وقالت «ان بعض الاشخاص جرحت مشاعرهم واحس اخرون بالخيانة. انها مجموعة من مشاعر الاستياء والغضب والانزعاج والحزن ايضا في بعض الاحيان».

أوباما لن يتراجع عن جهود خفض الدين

واشنطن - رويترز: قال البيت الأبيض ان الرئيس باراك أوباما لن يتراجع عن جهوده الرامية الى حل مشكلات الديون الأميركية، وأوضح هذه القضية لزعماء الكونغرس في محادثات أجراها أمس من اجل مواجهة «هذا التحدي الخطير».

وقال مدير الاتصالات بالبيت الأبيض دان فايفر في بيان «نحتاج الى اسلوب متوازن يطلب من الأشخاص الأكثر ثراء والمصالح الخاصة دفع نصيبهم العادل». وجاءت تصريحات فايفر بعد تخلي رئيس مجلس النواب جون بينر عن جهوده للتوصل الى صفقة قيمتها 4 مليارات دولار لخفض العجز واقتراح انتهاج برنامج أكثر تواضعا.